

حكم الوقف على رؤوس الآي

و

تخريج الحديث الوارد في ذلك

جمعه

أبو محمد عبدالله بن علي الميموني المطيري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجا ،
أحمده عدد كل شيء وملء كل شيء ، بكل حمدٍ حمده به
أولياؤه المقربون ، وعباده الصالحون حمدا لا ينقضي أبدا ، ولا
ينتهي سرمدا والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان أبدا .

أما بعد ..

فإن الاهتمام بعلوم الكتاب و السنة، وتعلمها ، والجد في
تحصيلها ، والإنصاف فيها ، سبب خير كثير، والأمر بعواقبها
منوطة ولن يخيب الله تعالى من صدق، وصدق.
وإن علم الوقف والابتداء من أجل علوم الكتاب الحكيم، لأنه
يستعان به على فهم القرآن والغوص على دُرره وكنوزه، وتتضح به
الوقوف التامة، والكافية، والحسان، فتظهر للسامع المتأمل،
والقارئ المتدبر، المعاني على أكمل وجوهها وأصحها، وأقربها
لمأثور التفسير، و معاني لغة العرب، فإن اعتماد علماء الوقف

والابتداء في وضع الوقوف وتفصيلها، وبيان وجوهها، مبني على النظر في معاني الآيات، وكلامهم في المعاني، وفي بيان وجوه الوقف، وتفضيل بعضها على بعض مأخوذ من المنقول والمعقول. فلا ريب أن علم الوقف والابتداء من العلوم التي تسفر بها وجوه المعاني القرآنية، إذ المقصود منه بيان مواضع الوقف بحيث يراعي القارئ المعاني، فيقف ويبتدأ على حسب ما يقتضيه المعنى واللفظ، ولا يكون ذلك إلا بتدبر واهتمام بالمعاني؛ فالنظر في الوقوف معين على التدبر.

وإذا قرأ القارئ وابتدأ بما لا يحسن الابتداء به، أو وقف عند كلام لا يفهم إلا بأن يوصل بما بعده، فقد خالف أمر الله تعالى بتدبر القرآن.. قال تعالى: **(أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)** (النساء: 82) وقال تعالى: **(كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ)** (سورة ص: 29). فإن في القرآن الهدى، والذكرى، والعلم، والتركية، والرحمة، والنور، كما قال تعالى: **(وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ)** (الأنعام: من الآية 70). وقال: **(هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ)**. (الأنبياء: من الآية 24).

وقال : (فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ) . (ق: من الآية 45) . (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (البقرة:2) وقال : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادُونَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ) (فصلت:44) . (وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (الأعراف:52) إلى غير ذلك من الآيات .

فهذا العلم من علوم الكتاب المبارك ومع ما قدمت من جلالته، و اعتناء قراء السلف به فقد كاد أن يصبح اليوم مهجورا .

وهذا بحث في حكم الوقف على رؤوس الآيات : أي الوقف على آخر الآية عند انقضائها . وهي من المسائل التي رأيت أنها تحتاج إلى بحث ، وترجيح وبخاصة وقد اشتهر فيها القول الذي هو خلاف الراجح ، إذ الراجح فيها التفصيل لا الإطلاق ، كما سيتبين إن شاء الله تعالى .

فأردت أن أبين الراجح فيها بدليله وتعليقه وأنقل ما وجدته لمحقيقي العلماء من الكلام فيها .

وقد جعلت الكلام في هذا البحث منقسما على مطلبين :

المطلب الأول : في تخريج حديث أم سلمة الذي استدل به على سنية الوقف على رؤوس الآي وبيان مرتبته و إيضاح معناه .
المطلب الثاني : في تفصيل كلام العلماء على الوقف على رؤوس الآيات وبيان الراجح من ذلك .

***تمهيد :**

معنى الوقف والسكت والقطع
الوقف ، والسكت ، والقطع ، عبارات يختلف مقصود القراء بها ، والصحيح عند المتأخرين التفريق بينها . فالقطع : ترك القراءة رأساً . فإذا قلنا قطع القراءة فمعنى ذلك انتقاله إلى حالة أخرى غير القراءة كترك القراءة بالكلية أو الركوع أو الكلام بغير القرآن . وهذا يستعاض بعده للقراءة .

والوقف : (قطع الصوت زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة) .

وهو المقصود بهذا البحث وهو المراد في فن الوقف والابتداء . فلا يقصدون بقولهم الوقف هنا : تام أو كاف أو حسن أو قبيح ،

القطع للقراءة بالكلية ولا يقصدون بذلك السكت الذي هو :
عبارة عن وقف بلا تنفس، وزمن السكت دون زمن الوقف عادة
فهو : (قطع الصوت زمنا يسيرا ، ومقداره حركتان من غير تنفس،
بنية العود إلى القراءة في الحال) .⁽¹⁾

وفي الشاطبية :

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ ** وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ
بَسْمَلًا⁽²⁾

قال الإمام أبو شامة المقدسي : (الإشارة بقولهم " دون تنفس
" إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة) .⁽³⁾ وقد
يكون السكت في وسط الكلمة كالسكت على : (شيء) في
قراءة حمزة . ويكون في آخر الكلمة نحو السكت على : (

(1) النشر : (1 / 238 - 243) و المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية للملا القاري الحنفي : (ص 275) .

(2) الشاطبية باب البسملة و إبراز المعاني من حرز الأمامي لأبي شامة ص 66

(3) إبراز المعاني ص 67 و من فسر قوله : دون تنفس : بأنه من غير قطع : كصاحب التيسير أعني الداني و صاحب سراج القارئ
المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي - وهو علي ابن القاصح - شرح الشاطبية ص 29 - أقول مقصودهم بذلك : من غير قطع
للنفس . كما أوضحه أبو شامة إبراز المعاني ص 566 . و هذا التوجيه أولى من قول القاضي الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في شرحه
على الشاطبية : (معناه دون قطع طويل ولا بد من تقييده بهذا و إلا فالسكت فيه قطع الصوت حتما وإن كان قليلا) اهـ : الوافي
في شرح الشاطبية: ص 311 .

عَوَجَا قَيِّمَا (⁴) و (بل ران على قلوبهم) (سورة المطففين 14
(من بعثنا من مرقدنا) (يس 52) في قراءة حفص . قال
الشاطبي :

وسكتتْ حفصٍ دون قطعٍ لطيفةٌ *** على ألف التنوين
في عَوَجَا بَلَا
و في نونٍ من راقٍ و مرقدنا ولا *** م بل ران و الباقر
لا سكتٌ مُوصَلا

و من أئمة القراء من يصفها بوقفة خفيفة أو يسيرة ⁽⁵⁾ ومنهم من
ينعتها : بـ وَقِيفَةٌ كما صنع أبو العلاء الهمداني ⁽⁶⁾ . والكلام
على توجيه ما انفرد به حفص هنا من السكت ليس هذا موضعه .
و من المعلوم أن السكت مقيد بالرواية والسمع . ⁽⁷⁾

*تخريج حديث أم سلمة الذي استدل به على سنية الوقف على
رؤوس الآي

⁽⁴⁾ سورة الكهف (1 - 12) .

⁽⁵⁾ التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن غلبون : ت : 399 هـ (2 / 507) والنشر : 1 / 241

⁽⁶⁾ غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار ص 552

⁽⁷⁾ ينظر : النشر 1 / 238 - 243 و تحاف فضلاء البشر للديماطي 61 - 63 .

روى الإمام أحمد **8** والترمذي **9** وأبو داود **10**
والنسائي **11** وابن خزيمة **12** وابن حبان والحاكم **13**
والدارقطني **14** وأبو عبيد في فضائل القرآن **15** و الفريابي
في فضائل القرآن **16** وابن أبي شيبة **17** والطحاوي
18 والبيهقي في الكبرى وفي شعب الإيمان وفي معرفة السنن

⁽⁸⁾ المسند للإمام أحمد 297/6 و308 و294 و300 وأطراف المسند للحافظ ابن حجر 12621-12622

⁽⁹⁾ سنن الترمذي كتاب القراءات باب فاتحة الكتاب 5/ 170 (2927) وكتاب فضائل القرآن باب ما جاء كيف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم 5 / 167.

⁽¹⁰⁾ سنن أبي داود (1466)

⁽¹¹⁾ والنسائي (1012) الافتتاح و(1611) في قيام الليل وتطوع النهار

⁽¹²⁾ ابن خزيمة 1/248(493)

⁽¹³⁾ الحاكم 1/310 وقال على شرط مسلم

⁽¹⁴⁾ سنن الدارقطني 1/307

⁽¹⁵⁾ فضائل القرآن لأبي عبيد ص156

⁽¹⁶⁾ فضائل القرآن للفريابي رقم (110 و111)

⁽¹⁷⁾ المصنف 7/186

⁽¹⁸⁾ شرح معاني الآثار للطحاوي 1/199

والآثار **19**؛ عن أم سلمة [أنها سألت عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته؟ فقالت : ما لكم وصلاته؟ ، كان يصلي ، ثم ينام قدر ما صلى ، ثم يصلي قدر ما نام ، ثم ينام قدر ما صلى حتى يصبح ، ثم نعتت قراءته ، فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا] .

واللفظ للترمذي . قال الترمذي : (حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مَمَلِك عن أم سلمة -وقد روى ابن جريح هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم) **كان يقطع قراءته** . (وحديث الليث أصح) اهـ . **20**

وقال في موضع آخر : (غريب وليس إسناده بمتصل لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مَمَلِك عن أم سلمة وحديث الليث أصح) اهـ . **21** .

⁽¹⁹⁾ السنن الكبرى 44/2 و53 وشعب الإيمان 391/2 (2156) ، ومعرفة السنن والآثار 363/2 (3053) ، ورواه أيضا : الترمذي في الشمائل (299) وابن النحاس في القطع والائتناف ص86-89 و الداني في المكتفى ص 146 والبخاري في خلق أفعال العباد 1 / 53 وأبو العلاء الممداني في التمهيد في معرفة التجويد (178 - 182) .

⁽²⁰⁾ سنن الترمذي 167/5-168 وتحفة الأحوذى 56/4-57

⁽²¹⁾ الترمذي (2927) 170/5

فهذا الحديث عمدة العلماء الذين قالوا إن الوقف على رؤوس الآي سنة ، فقد استدلووا بلفظ : (**كان يقطع قراءته آية آية**) . كما هو في بعض الروايات لكن الاستدلال بهذه الرواية من الحديث اكتنفه أمور منها : الاضطراب في ألفاظها اضطرابا لا يبقى معه حجة في هذا اللفظ دون غيره مع كون منخرج الرواية واحدا ؟ . فإن الحديث يدور على التابعي الجليل عبد الله ابن أبي مليكة رحمه الله تعالى **22** وقد اختلف الثقات في ألفاظه اختلافا كبيرا ، يوهن الاستدلال بهذه الرواية .

ومنها : الاختلاف على ابن أبي مليكة في سنده . ولذا ضعف الإمام الترمذي والإمام الطحاوي هذه الرواية . كما سأبينه وأوضحه بجلاء إن شاء الله تعالى .

وهنا سؤال مهم : هل الوقف على رؤوس الآي سنة بإطلاق حتى وإن اشدت تعلق الآية بما بعدها ؟ . وهل صحيح أن المحققين من علماء الوقف والابتداء يقولون بذلك ؟ .

²² عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله التيمي القرشي أبو بكر المكي الأحول كان قاضيا لعبد الله بن الزبير ومؤذنا له ثقة تابعي روى عن جماعة من الصحابة وسمع من عائشة رضي الله عنها وابن عمر وابن عباس وروى له الجماعة (ت - 117هـ) . ترجمته في : الجرح والتعديل 5/ الترجمة 278 و 461 وأخبار القضاة لوكيع 1/ 261-262 وتهذيب الكمال 15 / 256-

*سند الحديث والحكم عليه

هذا الحديث يدور على التابعي الجليل عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بحسب ما أشار إليه الترمذي رحمه الله تعالى ، وبحسب ما اطلعت عليه من طرقه ، وقد اختلف عليه فيه فرواه الليث بن سعد - وهو من الأئمة الأثبات **23** -

عنه عن يعلى بن مَمَلِك عن أم سلمة ، ورواه ابن جريج عنه عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي فلم يذكر يعلى بن مَمَلِك ، ووصله بذكر أم سلمة ، واختلف عليه في إسناده ، وألفاظه ، وقد أعل الترمذي رواية ابن جريج برواية الليث بن سعد وقال : (**إنها أصح**) كما تقدم . ويضاف إلى العلة التي ذكرها الإمام الترمذي علل منها : أن ابن جريج مدلس ولم يصرح بالسماع ، وقد وصفه جماعة بالتدليس وممن وصفه بالتدليس الإمام أحمد رحمه الله تعالى وقال : (**إذا قال ابن جريج " قال " فاحذره ، وإذا قال : "سمعت " أو " سألت " جاء بشيء ليس في النفس منه شيء**) .

²³ الليث بن سعد أبو الحارث مولى بني فهم ثبت ثقة من الأئمة من نظراء الإمام مالك كثير الحديث فقيه من أغنياء العلماء كثير الصدقات ، (ت : 175 هـ) : (الكاشف (1 / ترجمة 4691 وتهذيب التهذيب 8 / 459) .

ومنها : أنه اختلف عليه في إسناد الحديث فرواه في أكثر الروايات كما ذكر الترمذي عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، بإسقاط الوساطة بين ابن أبي مليكة وأم سلمة فلم يذكر يعلى بن مَمَلِك ، ورواه مرة أخرى ، فزاد فيه ذكر يعلى بن مَمَلِك ، ولفظ هذه الرواية عن ابن أبي مليكة أن يعلى بن مَمَلِك أخبره : (أنه سأل أم سلمة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كان يصلي العتمة ثم يسبح ثم يصلي بعدها ما شاء الله من الليل ، ثم ينصرف فيرقد مثل ما صلى ، ثم يستيقظ من نومه ذلك فيصلي مثل ما نام وصلاته تلك الآخرة تكون إلى الصبح) .

ولا يقال إنها رواية أخرى لأن بين الروائتين توافق واضح في الإسناد وفي المتن وليست فيما يظهر اختصارا لبعض الحديث فقط فإن فيها سؤال يعلى - وهو مقل من الرواية جدا - لأم سلمة رضي الله عنها .

وأما يعلى بن مَمَلِك فهو : حجازي يروي عن أم الدرداء وأم سلمة رضي الله عنها ويروي عنه ابن أبي مليكة (24) وقال فيه النسائي : (ليس بذلك المشهور) اهـ . (25) وذكره ابن حبان

(24) تهذيب الكمال 32 / 402 رقم (7121)

(25) السنن الكبرى 1 / 432 (1375).

في الثقات ، ولم أجد فيه توثيقا عند غيره (26) ، وفي ميزان الاعتدال : (ما حدث عنه سوى ابن أبي مليكة) . وفي التقريب : (مقبول) (27) .

فلم يثبت فيه أكثر من رواية ابن أبي مليكة عنه ففيه جهالة ، وأحسن مراتبه أن يكون مقبولا إذا توبع ، ولهذا وصفه بذلك الحافظ ابن حجر في التقريب ، ورواه ابن جريج مرة عن أبيه عن ابن أبي مليكة ومرة عن ابن أبي مليكة من غير واسطة (28) فهذا الاختلاف على ابن جريج في إسناد الحديث . وأما والد ابن جريج وشيخه في هذه الطريق فهو عبد العزيز بن جريج القرشي المكي فيه ضعف ، فقد قال البخاري فيه : (لا يتابع في حديثه) . (29) وذكره ابن حبان في الثقات (30) وفي التقريب : (لين الحديث) (31) .

(26) ثقات ابن حبان 652/7 وتهذيب الكمال الموضوع السابق وتهذيب التهذيب 405/11

(27) تقريب التهذيب 379/2

(28) سنن النسائي 3 / 236 (1627) في كتاب قيام الليل باب ما ذكر من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل من طريق حجاج عن ابن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة وكذا رواه المزي (تهذيب الكمال 18 / 119) . من طرق عن حجاج به و رواه الطبراني (23 / 407) من طريق حجاج بن عمران السدوسي عن أبي سلمة بن خلف الجوباري عن أبي عاصم عن ابن جريج عن أبيه . تنبيه : لم يذكر المزي في الأطراف 13 / 36 ح (18226) رواية ابن جريج عن أبيه التي ذكرتها قبل عند النسائي ونبه في الهامش عليها لكن لم يتنبه المحقق لذلك وقال : (لم نجد لها أصلا) . اهـ . وليس كذلك بل هي ثابتة في سنن النسائي : (3 / 236 رقم (1627) . وقد ذكرها المزي في تهذيب الكمال ورمز ب (س) يعني النسائي عند ترجمة والد عبد الملك ابن جريج وهو عبد العزيز : (تهذيب الكمال 18 / 118) .

(29) التاريخ الكبير 6 / ترجمة 1564

وقد اختلفت ألفاظ الحديث وقد مضى بعضها ، ففي رواية عن ابن جريج أن النبي : (كان يقطع قراءته آية آية) وفي رواية : (كان يصلي في بيتها فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم } الحمد لله رب العلمين * الرحمن الرحيم * ملك يوم الدين ... الخ) (32) وفي لفظ : (كان يقطع قراءته الحمد لله رب العلمين " ثم يقف ، " الرحمن الرحيم " ثم يقف ...) (33) . وفي لفظ (فقطعها وعدّها آية آية وعدّها عد الأعراب وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد (عليهم) (34) ، وهذا اللفظ الأخير من رواية عمر بن هارون (35) عن ابن جريج وهي طريق ضعيفة لضعف عمر بن هارون ولذا ضعفها الإمام البيهقي (36) ، وابن الجوزي (37) والذهبي (38) ، والزيلعي

(30) الثقات 7 / 114 . وقد ضعفه العقيلي . ينظر : تهذيب الكمال 18 / 118

(31) تقريب التهذيب رقم (4087) .

(32) شرح معاني الآثار 199/1 وينظر نصب الراية 351/1

(33) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى 57/4

(34) سنن الدارقطني 307/1 رقم (21) ومعرفة السنن 363/2

(35) عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم البلخي روى له الترمذى وابن ماجه وهو متروك (ت : 194 هـ) (تقريب التهذيب (ترجمة 4979) ص 486) .

(36) السنن الكبرى 53 و 44/2

(37) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي 348/1 وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي 808/2

39) وابن التركماني 40) وفي بعض روايات الحديث عن ابن جريج : (فوصفت قراءة بطيئة) 41) . وأما في رواية الليث بن سعد : (فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا) . وقد تقدمت فهذه علل أخرى تضاف إلى مخالفته لرواية الليث بن سعد فرواية الليث بن سعد أرجح كما قال الترمذي للاختلاف على ابن جريج ولأن الليث إمام ثقة ولم يختلف عليه وقد زاد رجلا في الإسناد وهو يعلى بن مَمَلِك وذلك دال على أن ابن أبي مليكة لم يسمع الحديث من أم سلمة ، وتجوينر صاحب تحفة الأحوذى لكون ابن أبي مليكة سمعه أولا من يعلى ثم سمعه من أم سلمة بلا واسطة ضعيف في هذا الموطن لا يلتفت إليه أرباب العلل . والاختلاف على ابن جريج في لفظه كبير فهذا اضطراب تضعف به رواية ابن جريج و المقصود أن في بعض طرق الحديث ما يدل على أن ابن جريج قد دلسه ولم يسمعه من شيخه ابن أبي مليكة كما أن فيها مخالفة في كثير من الألفاظ .

38) تلخيص المستدرک 232/1 وقال - أعني الذهبي - في عمر بن هارون : (أجمعوا على ضعفه)

39) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزبلي 350/1

40) الجوهر النقي حاشية سنن البيهقي 44/2

41) المسند 6 / 323 : من طريق عفان عن همام ثنا ابن جريج به . و ينظر : نصب الراية 1 / 350 و الدراية للحافظ ابن حجر

*طريق أخرى للحديث :

روى الإمام أحمد (42) وابن أبي شيبة في المصنف (43) والداني (44) بسند صحيح من طريق نافع بن عمر الجمحي وهو ثقة (45) عن ابن أبي مليكة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : (أنها سئلت عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنكم لا تستطيعونها قال قيل لها أخبرينا بها قال : فقرأت قراءة ترسلت فيها قال نافع وحكى لنا ابن أبي مليكة الحمد لله ثم قطع الرحمن الرحيم ثم قطع مالك يوم الدين) اهـ . (46) ووقفه هنا على : (الحمد لله) . هكذا هو في بعض الروايات عن نافع ؟ وليس الموقوف عليه رأس آية ، فإذا صح - وهو صحيح - فهو يعارض الرواية التي استدل بها على أن الوقف على رؤوس الآي سنة، وهذه الرواية تدل على أن تلك الرواية - المختلف في ألفاظها - قد رويت بالمعنى .

(42) المسند 6 / 286 و288.

(43) مصنف ابن أبي شيبة 2 / 403

(44) شرح القصيدة الخاقانية للداني 2 / 96 رسالة ماجستير بجامعة أم القرى .

(45) نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي المكي روى عن ابن أبي مليكة و عمرو بن دينار وغيرهم وروى عنه وكيع ويحيى القطان وأبو نعيم وغيرهم قال : عبد الرحمن بن مهدي كان من أثبت الناس ووثقه غيره وروى له الجماعة (ت : 169 هـ) (ثقات ابن حبان 7 / 533 والجرح والتعديل 8 / الترجمة 2088 وتحذيب الكمال 29 / 287 - 289) .

(46) المسند 6 / 288

وفي لفظ قالت : (الحمد لله رب العالمين تعني (الترسيل)

(47) اهـ . 48 (والترسل والترسيل في القراءة معناه التحقيق ،

بلا عجلة ، يقال ترسل في قراءته إذا أتاد فيها وتمهل . 49)

وفي رواية عن نافع قال : (أظنها حفصة رضي الله عنها) (50)

. وفي رواية عن ابن أبي مليكة : (لا أعلمها إلا حفصة) (51) .

والجهالة بالصحابي لا تضر لكن رواية الليث بزيادة يعلى بن

مَمْلَك ، تدل على أن ابن أبي مليكة لم يسمعه من أم سلمة ،

والليث لم يشك أن الحديث عن أم سلمة فهذا يدل على أنه

حفظ . وقد يكون الاختلاف من ابن أبي مليكة .

وقد وجدت لرواية الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن

مَمْلَك متابعا لكنه ضعيف لا ينهض ، فقد روى الحافظ أبو

العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت : 569 هـ) من

(47) في المسند (الترتيل) هكذا ؟ وفي أطراف المسند (الترسيل) وفي التمهيد لأبي علاء الهمداني من هذه الطريق : (الترسل) . وكان ما في أطراف المسند أصح لموافقة الروايات الأخرى هذا مع كونه نسخة الحافظ ابن حجر .

(48) المسند 6 / 286 وأطراف المسند للحافظ ابن حجر (8 / رقم 11337)

(49) ينظر القاموس المحيط ولسان العرب : مادة (رسل) والتعاريف للمناوي ص 1 / 171

(50) المسند 6 / 288 وأطراف المسند للحافظ ابن حجر (8 / رقم 11337) .

(51) المسند 6 / 286

طريق عمر بن قيس الملقب بسندل المكي عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك ، قال : كتبتُ إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - فقلت : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقرأ ؟ قالت : (كذا " بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله رب العالمين " بينه اسما اسما وحرفا حرفا ، حتى يفرغ) اهـ . (52)
 لكن سندل ضعيف بل متروك تركه النسائي وغيره وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه لا يتابع عليه) وقال أيضا (ضعيف بالإجماع) (53) .

وأما رواية أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، للحديث عن الليث عن ابن لهيعة عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة رضي الله عنها عند الطبراني (32 / 292) . فزيادته لابن لهيعة بين الليث وبين ابن أبي مليكة لا تعلق رواية الأئمة الحفاظ عن الليث عن ابن أبي ملكة بلا واسطة . وممن رواه عبد الله بن المبارك وصرح فيه بتحديث ابن أبي مليكة للإمام الليث بن سعد (54) وقتيبة عند الترمذي والنسائي و يزيد بن خالد بن

(52) التمهيد في معرفة التجويد للهمداني أبي العلاء : ص 177 رقم 316 و 317 . رواه من طريق محمد بن يحيى ابن أخي حزم ومن طريق سليم بن منصور بن عمار عن محمد بن بكر البرساني عن سندل به .

(53) الكامل لابن عدي 6 / 12 و تحذيب الكمال 21 / 487 - 491 وفي التقريب : متروك (4959) .

(54) الزهد لابن المبارك ص 421 ومن طريق أبي العلاء الهمداني : التمهيد له ص 181

موهب عند أبي داود . كلهم أثبات ثقات وقد خالفوا عبد الله بن صالح كاتب الليث فهي من أوهامه فإن فيه ضعفا . (55)

*تنبيه:

قد وهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى هنا على الترمذي ، فحكى عنه خلاف ما في السنن حين أراد الرد على الطحاوي ، وذلك أنه قال : (وأعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال : لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة أنه سألها عن قراءة رسول الله : فنعت له قراءة مفسرة حرفا حرفا . وهذا الذي أعله به ليس بعله فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملك) اهـ . (56) بحروفه .

(55) ترجمته طويلة في كتب الجرح والتعديل و قد ضعفه جماعة من الحفاظ وقوى أمره آخرون و أنكروا عليه أحاديث ، فمنن ضعفه الإمام أحمد وأحمد بن صالح المصري و صالح جزرة والنسائي وابن حبان و ضرب علي ابن المديني على حديثه ، و حسن أبو زرعة حديثه و وثقه ابن معين .

وفي المغني للذهبي : (صالح الحديث له مناكير) اهـ . وفي التقريب : (صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه ، و كانت فيه غفلة) اهـ . ينظر : الجرح والتعديل 5 / ترجمة 398 وتحذيب الكمال : 15 / 108 و المغني 1 / ترجمة 2318 و تحذيب التهذيب 5 / 256 و تقريب التهذيب : ص 365 ترجمة : 3388 .

فهذا الذي حكاه عن الإمام الترمذي خلاف ما في سننه وإنما رجح الترمذي رواية الليث التي فيها يعلى بن مَمْلِك في موضعين من سننه كما تقدم وهو الذي نقله عنه غير واحد من العلماء⁽⁵⁷⁾ وكذلك هو في تحفة الأشراف للمزي نقلا عن الترمذي⁽⁵⁸⁾. وأما الطحاوي فقد أشار إلى تعليل الحديث برواية الليث بن سعد لأنه زاد فيه رجلا بين ابن أبي مليكة وبين أم سلمة⁽⁵⁹⁾ كما صنع الترمذي . فاتفق مع الترمذي ولم يختلف معه .

خلاصة القول - الذي يظهر لي - في هذا الحديث أنه حسن وأحسن طرقه طريق الليث وليست صحيحة لأن يعلى بن مَمْلِك مستور ولم يحدث عنه إلا ابن أبي مليكة وقد تفرد بالحديث وطريق ابن جريج ضعيفة لاضطراب ابن جريج فيها ولتدليسه ومخالفته للإمام الليث بن سعد ، والإشكال في جميع الروايات الاختلاف في ألفاظ الحديث ، وهذا ما جعل الإمام الطحاوي

⁽⁵⁷⁾ وقد نقله عنه على الصواب المناوي : فيض القدير شرح الجامع الصغير 5 / 238 والشوكاني : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار 1 / 206 .

⁽⁵⁸⁾ تحفة الأشراف بمعرفة أطراف الكتب الستة للحافظ المزي 13 / (8183)

⁽⁵⁹⁾ شرح مشكل الآثار 14 / 9 (ح 5408)

يضعف الرواية بذلك فإنه قال : (قد اختلف الذين رووه في لفظه) (60) .

فإن قيل قد صحح الإمام الدارقطني طريق ابن جريج وقال :
(كلهم ثقات) . (61) وصححها أيضا الإمام الذهبي في مختصر الجهر بالبسملة (62) ؛ وصححها النووي (63) فالجواب من صححها لم يذكر عند التصحيح الطريق الأخرى للرواية فصححها بظاهر سندها ، ولكن من أعلاها كالترمذي ذكر الطريقين وبين وجه الترجيح بينهما ، ولذا ليس في كلام كل من الدارقطني والذهبي ، والنووي إشارة إلى طريق الليث ومخالفته لابن جريج ولولا ذلك ما نزل الحديث عن رتبة الصحيح فتبين بهذا أن هذه الطريق المشتملة على اللفظ الذي استدل به معلولة بطريق الليث كما ذكر الترمذي كما تقدم . فالحديث حسن من طريق الليث وضعيف من طريق ابن جريج و طريق نافع الجمحي أحسن من طريق ابن جريج لكن خالفه الليث وهو إمام فزاد في

(60) شرح معني الآثار 1/199 ونصب الرأية 1/350

(61) سنن الدارقطني 1/313 والمسنند 6/302

(62) مختصر الجهر بالبسملة رقم 35 ص 178 مطبوع ضمن ست رسائل للإمام الذهبي .

(63) المجموع في شرح المهذب للنووي 3 / 333 و 346

الإسناد رجلا ولم يشك أنه عن أم سلمة . وقال ابن الجزري رحمه الله : (هو حديث حسن وسنده صحيح) . 64 قلم يقل هو حديث صحيح مع احتفاله بمسألة الوقف على رؤوس الآي 65 .

*معنى الحديث

جعل علماء الوقف وغيرهم هذا الحديث أصلا في باب الوقف على رؤوس الآي 66 وفيه ما قد ذكرت من العلل ، والاختلاف في ألفاظه ، ولكن الحديث بمجموع ألفاظه وطرقه إنما يدل على التأي والتوسل والتمهل في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مستفاد أيضا من وصف أنس لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم : فقال : (كانت مدا ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم : يمد بسم الله ، ويمد الرحمن ، ويمد الرحيم) 67 . وقد

64' النشر 226/1

65' هذا ولا يقال إنه قصد بقوله : (حسن) حسن المعنى ولم يقصد الحسن الاصطلاحي الذي هو دون الصحيح لبعده ذلك هنا حيث قال : (وسنده صحيح) . فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن كما هو معلوم في محله من كتب المصطلح .

66' المكتفى ص 147

67' رواه البخاري : فتح الباري 9 / 90-91 و أحمد : 3 / 119 وأبو داود والنسائي والدارقطني واللفظ له (سنن الدارقطني 1 / 308 رقم (23)) وينظر : التمهيد لأبي العلاء الهمداني فقد توسع في ذكر طريقه .

أمر الله تعالى نبيه أن يرتل القرآن فقال : (**ورتل القرآن ترتيلا**) .
 68' قيل في معناها : بينه تبينا 69' وترسل فيه ترسلا 70' .
 وذلك أدعى لفهم القارئ ولفهم المستمعين وهو المقصد
 الأعظم من إنزال القرآن فما أنزل الله كتابه على عباده إلا
 ليتدبروه ويفهموا مراد الله تعالى ولذا كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يقرأه كما وصف أنس وكما أخبرت أم سلمة : (**قراءة**
مفسرة حرفا حرفا) . وفي الرواية الأخرى ذكر الراوي الترتل .
 فكان صلى الله عليه وسلم يقرأه كما أمره ربه تعالى : (**وقرآن**
فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) 71' قال مجاهد وغيره
 على تؤدة 72' .

وهذا ما جعل أكثر السلف يفضلون القراءة المتأنية المترسلة ،
 فثبت أن مجاهدا رحمه الله تعالى سئل عن رجلين أحدهما قرأ
 البقرة وآل عمران والآخر قرأ البقرة قيامهما واحد وركوعهما

68' المزمل : 4

69' قاله ابن عباس رواه عنه ابن أبي شيبة في المصنف : (10 / 526) وأحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالیه : 4 / رقم
 (3777) والطبري في تفسيره : (29 / 127) والآجري في أخلاق حملة القرآن رقم (87) وابن النحاس 1 / 74 .

70' تفسير الطبري : (29 / 127) و تفسير البغوي 8 / 250 والتمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الهمداني ص 144 -
 147 وتفسير ابن كثير 4 / 363 . وقد سبق الكلام على الآية أول هذه الرسالة .

71' الإسراء : 106

72' تفسير الطبري 15 / 179 وأخلاق حملة القرآن للآجري : رقم (88)

وسجودهما واحد وجلوسهما واحد ، أيهما أفضل ؟ قال : الذي
قرأ البقرة ، ثم قرأ : (**وقرآن فرقناه لتقرأه على الناس على مكث**
) . (

رواه ابن المبارك في الزهد (73) و أبو عبيد في فضائل القرآن
74) وابن أبي شيبة وغيرهم (75) . و ثبت أن أبا جمرة
الضبي قال : قلت لابن عباس رضي الله عنهما : إنني سريع
القراءة إنني أقرأ القرآن في ثلاث . قال : (**لأن أقرأ البقرة في**
ليلة فأتدبرها وأرتلها أحب إلي من أن أقرأ كما تقول) . رواه أبو
عبيد وغيره (76) . و في الأخبار الثابتة : أن عمر رضي الله عنه
قرأ في صلاة الفجر بسورة يوسف والحج قراءة بطيئة . رواه
مالك وغيره . (77) وكان بعض الصالحين من السلف معروفا
ببطء القراءة ومن هؤلاء الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى : فقد

(73) الزهد لابن المبارك : ص 455

(74) أبو عبيد في فضائل القرآن : ص 158

(75) المصنف لابن أبي شيبة : (10 : 526) وأخلاق حملة القرآن للأجري : رقم (90) والتمهيد لأبي العلاء الهمداني : (ص 149 - 150) .

(76) فضائل القرآن : ص 157 وأخلاق حملة القرآن للأجري : رقم (89) رواه ابن عليه اسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي جمرة :
(و هو نصر بن عمران) وهو على شرط الشيخين .

(77) شرح الزرقاني 1 / 247 والعلل للإمام أحمد 2 / 578

كان يقرأ : (قراءة حزينة شهية بطيئة مترسلة كأنه يخاطب إنسانا
(78) . فهذه الآثار وغيرها تبين معنى الحديث وتدل على
استحباب الترتيل .

قال : الإمام محمد بن الحسين الاجري : (والقليل من الدرس
للقرآن مع الفكر فيه وتدبره أحب إلي من كثير من القرآن بغير
تدبر ولا تفكر فيه ، فظاهر القرآن يدل على ذلك والسنة وأقوال
أئمة المسلمين) اهـ (79) .

والكلام في الترتيل والحدرد وبيان ما قاله العلماء في هذه المسألة
ليس هذا موضعه . وإنما المقصود بيان على أن الأحاديث
والآثار دلت على فضل الترتيل وأنه أفضل من الإسراع في
القراءة وهو مذهب معظم السلف والخلف (80) .

(78) حلية الأولياء 8 / 86 وتحذيب الكمال 23 / 292

(79) أحلاق حملة القرآن للأجري : ص 80

(80) ينظر النشر : لابن الجزري 1 / 209

فألفاظ الأحاديث يبين بعضها بعضا ، وبخاصة مع تجوز الرواة في رواية الأحاديث بالمعنى فمتى ما جُمعت طرق الأحاديث تبين بالنظر فيها علل الأحاديث واتضحت معانيها .

ولذا حظ أئمة الحفاظ على جمع طرق الأحاديث كما هو معلوم . وألفاظ الحديث المتقدم تدل على التمهل والتأني في القراءة وتبيين الحروف وذلك يستنبط منه مراعاة الوقف على رؤوس الآي فإن رؤوس الآي مقاطع في أنفسهن ، وأكثر ما يوجد التام عندهن ، قال ابن النحاس : (من التبيين تفصيل الحروف والوقف على ما تم معناه منها) . 81 فليس في الحديث نص على تعمد النبي صلى الله عليه وسلم الوقف على رؤوس الآي في كل حين ، كما يدعيه بعض القراء المتأخرين ، فضلا عن الاستدلال به على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي حتى وإن اشتد تعلقها بما بعدها وهو ما نستثنيه بلا شك .

81 القطع والائتناف ص 1 / 74 وقد سبق نقله .

فمعنى الروايات دل على التمهّل والترسل في القراءة وإن أمكن أن يستنبط من ذلك مراعاة الوقوف عند تمام المعاني فلا بأس كما فعله بعض العلماء كابن النحاس والسخاوي وأما القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك فلا يساعده النقل و لا يؤيده المعنى وهذه الروايات قد ذكرتها وليس فيها إلا ما ذكرت . والله أعلم .

وقد قيل في الجواب عن الحديث بأنه جاء لتعليم الفواصل وليبان لجواز لا للتعبد فلا يكون الوقف عليها سنة إذ لا يسن إلا ما فعله صلى الله عليه وسلم تعبدا . (82) . وقد أطال الشيخ الضباع رحمه الله (83) في ترجيح القول بسنية الوقف مطلقا ومرجع كلامه وكلام غيره من المتأخرين دائر حول تعميم بعض ألفاظ الحديث الوارد ظنا منهم أن الوقف على رؤوس الآي ثابت أنه سنة لا يختلف في ثبوتها وأن ألفاظ الحديث لم يضطرب فيها الرواة .

(82) المنح الفكرية للقاري الحنفي ص 255 والإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ علي محمد الضباع ص 55 .

(83) الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ علي محمد الضباع ص 55

لكن الراجح ما ذكرته وكثير من القراء المتأخرين مقلدين في تخريج الحديث فضلا عن الحكم عليه والنظر في كلام الأئمة النقد فيه حتى أن بعضهم عزا تخريج حديث أم سلمة المتقدم إلى الصحيحين (84) .

* والأوصاف الثابتة لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم : ثلاثة :

- 1- المد والتحقيق (85) بغير ترجيع .
 - 2- والترديد والترجيع (86) وهو قليل .
 - 3- والقراءة حرفا حرفا وآية آية ، بترسل وترتيل وتقطع .
- (87) و أحسن من رأيته تكلم بالأسانيد على الأوصاف الواردة في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم هو الإمام الحافظ المقرئ أبو العلاء الهمداني الحنبلي وقد قال :
- (هذه الأوصاف الثلاثة التي ذكرناها صحيحة ثابتة عن

(84) وهم الشيخ العلامة زكريا الأنصاري فعزاه إلى الصحيحين ونقل ذلك عنه الشيخ ملا قاري و لم يتعقبه المنح الفكرية للقاري الحنفي ص269.

(85) التحقيق : إعطاء كل حرف حقه وأصل الحق وضع الشيء موضعه : (التحديد للداني ص 72 و التمهيد لأبي العلاء ص 186 والنشر 1 / 205 و الموضح لعبد الوهاب القرطبي ص 216 و التمهيد لابن الجزري ص 48

(86) تكرير الكلام : يقال ردد الكلام إذا كرره فتردد أي تكرر : ينظر : (التمهيد لأبي العلاء ص186)

(87) التمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الهمداني ص 159 – 183

النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد عنه من وجه فيه

نظر وصف رابع (اهـ . 88)

4- والوصف الرابع الذي ذكره هو : (الزمزمة) 89 .

'88' المصدر السابق ص 183

'89' الزمزمة لغة : صوت خفي لا يكاد يفهم : (النهاية لابن الأثير 2 / 313)

*المبحث الثاني :

حكم الوقف على رؤوس الآي عند علماء الوقف وغيرهم

جعل الإمام البيهقي والداني وأبو العلاء الهمداني وابن القيم وابن الجزري رحمهم الله (90) ذلك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الإمام البيهقي رحمه الله : (ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبُّع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها) اهـ . 91 وكان أبو عمرو بن العلاء من الأئمة ، وأحد القراء السبعة يسكت عند رأس كل آية ويقول : (إنه أحب إلي ، إذا كان رأس آية أن يسكت عندها) (92) .

وقال السخاوي : (معنى قوله مفسرة حرفا حرفا : ما سبق

(90) شعب الإيمان 521/2 (2581) و المكتفى ص 146 والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي - مخطوط - لأبي العلاء الهمداني (وجه 191) ونص عبارته : (لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سنة) اهـ . منه نسخة مصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم 556 وذكرت في فهرس علوم القرآن رقم (645) . والإمام ابن القيم في زاد المعاد 337/1 والإمام ابن الجزري في التمهيد في التجويد ص 174 و النشر 226/1

(91) شعب الإيمان 521/2 وقد تابع في ذلك الحلبي في شعب الإيمان ثم تابعه ابن القيم وغيره .

(92) المكتفى ص 146

في الحديث الأول من الوقف على رأس الآية (اهـ . 93)
وقال ابن النحاس : (ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي)
اهـ 94 .

وعن عبد الله بن أبي الهذيل التابعي (95) : (كانوا يكرهون
أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها) (96)

وفي رواية : (إذا قرأ أحدكم الآية ، فلا يقطعها حتى يتمها) .
(97)

وقد قوى ذلك عند العلماء رحمهم الله تعالى أن رؤوس الآي
مقاطع في أنفسهن ، وأكثر ما يوجد التام فيهن ، حتى كان جماعة

(93) جمال القراءة 548/2

(94) القطع والانتفاف 87 / 1

(95) عبد الله بن أبي الهذيل العنزي أبو المغيرة الكوفي روى عن عمر وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم . وهو من الثقات عند المحدثين . روى له مسلم والترمذي والنسائي : (حلية الأولياء 4 / 358) وتهذيب الكمال 16 / 244 وتهذيب التهذيب 6 / 62) .

(96) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن : ص 189 . في باب القارئ يقرأ أي القرآن من مواضع مختلفة أو يفصل القراءة بالكلام . و أسنده أيضا ابن الجزري : النشر 1/240 . و تبويب الإمام أبو عبيد يدل على أنه فهم من قول ابن أبي الهذيل كراهة قطع الآية قبل تمامها كما دلت عليه رواية : (إذا قرأ أحدكم الآية ، فلا يقطعها حتى يتمها) . وذلك فهم صحيح ، فالاستدلال بالحديث على الوقف الذي هو : (قطع القراءة بنية استئنافها) . كما هو مقصودنا هنا غير مناسب . لكن يمكن أن يستنتج من الأثر كراهة القطع أيضا على رأس آية لم يتم المعنى عندها .

(97) النشر 1 / 239 وينظر : التبيان في آداب حملة القرآن ص 78 .

من العلماء يستحبون (98) القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض ، وهذا عندهم ما لم يشتد التعلق فيتغير بالوقف المعنى ؛ وبناء على هذا حكى ابن النحاس عن بعض النحاة تفضيل الوقف على (**هُدَى لِلْمُتَّقِينَ**) (99) وإن تعلقت بما بعدها لأنها رأس آية (100) ، لكن هذا الوقف على : (**ذَلِكَ** **الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**) (البقرة:2) ، لم يشتد فيه تعلق الآية بما بعدها ، ولم يتغير المعنى أو يقبح بالوقف ، فهو إما وقف تام عند بعض علماء الوقف على تقدير جعل ما بعدها : وهو (**الذنين**) في موضع رفع على الابتداء أو خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : (**هم الذنين**) أو في موضع نصب بمحذوف : تقديره : أعني . فلا تعلق له من جهة الإعراب بـ (**المتقين**) . وإما أنه وقف حسن إذا كان نعنا (**للمتقين**) وهو أولى .

ويقاس على هذا غيره مما يطول جدا الكلام عليه من رؤوس الآي التي يحسن الوقف عليها .

(98) المكتفى ص 145 وينظر : جمال القراء ص 553 وتنبه الغافلين ص 128

(99) البقرة - آية - 2

(100) القطع ص 114

ثم إنه ليس في الحديث - فيما ظهر - دلالة على مداومة النبي على ذلك ، بل هناك ما يدل على خلاف ذلك ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان من شأنه المداومة على ذلك ولو غالباً فإنه لا بد أن ينقل إلينا ذلك من غير طريق ابن أبي مليكة ، فلما لم نجد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم مسنداً من غير طريق ابن أبي مليكة ، علمنا أنه لم يكن من شأنه صلى الله عليه وسلم مراعاة ذلك على الدوام ، قال الإمام الجعبري : (وهم فيه من سماه وقف السنة لأن فعله صلى الله عليه وسلم إن كان تعبداً فهو مشروع لنا وإن كان لغيره فلا) اهـ . (101)

كأنه يعني إن كان وقفه صلى الله عليه وسلم عليها لأن المعنى يتم عندهن في الغالب ، أو لمعنى آخر كبيان رأس الآية ، فلا دليل على كون الوقف على رؤوس الآيات سنة .

والمقصود أن أكثر القراء صاروا إلى مراعاة المعنى ، وإن لم يكن رأس آية كما نقله عنهم الزركشي رحمه الله تعالى فإنه قال : (واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن

رأس

آية (اه . 102)

وإليه يشير قول السخاوي : (وأجاز جماعة من القراء الوقف على رؤوس الآي عملاً بالحديث) اه . 103)

وفي كلام الداني رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك لأنه حكى الوقف على رؤوس الآي عن جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين 104 . وكل هذا يدل على أن أكثرهم لم يره ، وهو الذي يدل عليه تصرف علماء الوقف في كتب الوقف والابتداء . 105 فإنهم يجعلون رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعدها بما قبله وعدم تعلقه ، ولذا كتبوا (لا) فوق الفواصل كما كتبوه فوق غيرها 106 .

102' البرهان 505/1

103' جمال القراء 553

104' المكتفى ص 145

105' ينظر : المنح الفكرية للشيخ سلطان القاري الحنفي ص 255 و نهاية القول المفيد في علم التجويد للشيخ مكي بن نصر ص 207 .

106' منهم السجاوندي وصاحب الخلاصة والجعبري والقمي : ينظر : المنح الفكرية للقاري الحنفي ص 255 والإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ علي محمد الضباع ص 55

ومع أن أكثر القراء إنما يراعون المعاني، فهم يقفون لمراعاتهم المعاني على رؤوس الآي غالباً؟ لأنهن في الغالب مقاطع ينتهي إليهن المعنى كما تقدم.

ولا بد من تقييد القول بأن الوقف على رؤوس الآي سنة بما لا يفسد المعنى ولا يحيله عن وجهه لأننا نعلم أن ذلك مستثنى ضرورة من هذا الإطلاق، فإن من الفواصل ما لا يصح الوقوف عليه لفساد المعنى بذلك وذلك خلاف ما أمر الله به من تدبر القرآن، قال السخاوي رحمه الله: (إلا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه كقوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ) (الماعون4) لأن المراد فويل للمساهين عن صلاتهم، المرئين فيها، فلا يتم المعنى إلا بالوصل وليس الوقف على قوله (والضحى) كالوقف على ما جاء في الحديث (اهـ . 107) قلت لأن: (وَالضُّحَى) (الضحى1) رأس آية و تعلقها بما بعدها من أقسامٍ وجوابٍ قَسَمٍ قَوِيٍّ . وأمثال (والضحى) من الآيات التي يقوى تعلقها بما بعدها كثير مثل قوله تعالى: (وَالطُّورِ) (الطور1) و (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ق1)

ولذا فقد جعل علماء الوقف والابتداء الوقف على المواضع التي يشتد تعلقها بما بعدها قبيحا مع كونها رؤوس آي ، كقوله تعالى :
(**فويل للمصلين**) (108) .

وكقوله تعالى (**ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون**) (109) . فلو وقف القارئ هنا لكان الكلام لا معنى له ، لأن الجواب لم يتم فإن اللام بعدها في قوله تعالى : (**لقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون**) متعلقة بما قبلها .
(110) .

فقد ذكر كثير من علماء الوقف هذه الآيات ، ونبهوا على رأس الآية ، ومنعوا من الوقف عليها مع كونها رؤوس آي ، وممن ذكر ذلك الإمام الداني والعماني و ابن الجزري والأشموني وزكريا الأنصاري وغيرهم (111) . قال في المقصد لتلخيص ما في

(108) الماعون -آية- 4 النشر 229/1 و المكتفى ص 151 ومنار الهدى ص18 وتبنيه الغافلين ص129 .

(109) الحجر -آية- 14

(110) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص5

(111) المكتفى ص 151 والنشر 229/1 ومنار الهدى ص18 وتبنيه الغافلين ص129 والمقصد لتلخيص ما في المرشد ص5

المرشد : (ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف وأن يقف على أواخر
الآي إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده كقوله تعالى : (**وَلَوْ
فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ**) (الحجر 14)
وقوله : (**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**) (ص 82)) اهـ .
(112)

فمتى اشتد تعلق الآية بما بعدها لم يصح تعمد الوقف عليها
حتى وإن كانت رأس آية .

وعلى هذا العمل عند محققي علماء الوقف كما تقدم . وأما
استدلال من قال بسنية الوقف مطلقا ، بأقوال العلماء القائلين
بأن ذلك سنة ، فقد تبين مما ذكرته عن كثير ممن اعتمدوا عليه
في ذلك كالداني ، وابن الجزري ، أن هذا الإطلاق مقيد وهذا
التعميم مخصوص وقد ظهر أن عملهم على تخصيص هذا
العموم ، لأنهم عدوا الوقف على مثل ذلك من الآيات قبيحا .

تنبيه : قطع القراءة بكلام أو عمل أو بترك القراءة لا أعلم أحدا
من القراء يجيزه على ما يشتد تعلقه من رؤوس الآي بما بعده . و

إنما الذي فيه اختلاف من بعض القراء هو الوقف بنية استئناف القراءة . وقد بينت الفرق بين هذه العبارات أول هذه الرسالة .

تنبيه : السكت على رؤوس الآي بقصد البيان مذهب لبعض القراء، وبينه وبين الوقف فرق كما قدمت . وقد حمل بعضهم الحديث الوارد في الوقف على ذلك كما سبق. (113)

فليقف القارئ - إن شاء - على رؤوس الآي إن لم يشتد تعلقها بما بعدها، فهذا هو القول الوسط الذي يرجحه النقل والعقل ، فإن اشتد تعلقها بما بعدها ، فيصل القارئ ويقف عند رأس آية أخرى ، لا يشتد تعلقها بما بعدها ، مراعيًا تدبر القرآن والوقوف مع ما تقتضيه المعاني، فأما إن كان رأس الآية من المختلف فيه عند علماء عد الآي خلافًا ثابتًا مشهورًا، فيقف القارئ على أقرب الوقفين لتمام المعنى، وليس معنى ذلك أن القول الآخر في رأس الآية ليس بثابت، لكنَّ هذا نادر وعامة التالين لا يدرون بالمختلف فيه من رؤوس الآي.

والقارئ المتقن يراعي حسن الوقوف ، واكتمال المعاني ، كما
يراعي جودة الحروف وإتقان صفاتها ، وقد شبهوا القارئ
بالمسافر ، و المقاطع التي يقف عندها بالمنازل التي ينزلها
المسافر ، وهي مختلفة بالتام والكافي والحسن وغيرها ،
كاختلاف المنازل في الخصب والسعة . (114)